مؤسسة السيد هبة الدين الشهرستاني للطباعة والنشر

-٢٤-

حق المعارضة السياسية في حكومة الإمام علي (عليه السلام) والحكومات في العصر الحديث

-البحرين أنموذجاً-

سمير أموري رؤوف الخزعلي

حق المعارضة السياسية
في حكومة الإمام علي عليه السلام
والحكومات في العصر الحديث
-البحرين أنموذجاً-

سمير اموري رؤوف الخزعلي

رقم الإيداع
في دار الكتب والوثائق الوطنية ببغداد
(٢٥٤٨) لسنة ٢٠١٧م

هوية الكتاب

الكتاب: حق المعارضة السياسية في حكومة الإمام علي عليه السلام والحكومات في العصر الحديث -البحرين أنموذجاً-.

المؤلف: سمير أموري رؤوف الخزعلي.

الطبعة: الأولى.

الناشر: مؤسسة السيد هبة الدين الحسيني الشهرستاني للطباعة والنشر

المطبعة: دار الرافد-قم المقدسة.

الإخراج الفني والتنضيد: محمد أيوب الخزاعي.

التاريخ: ١٤٣٩هـ - ٢٠١٨م.

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

بغداد الكاظمية المقدسة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على رسوله الأمين وآله الغر الميامين.

إنَّ الأمة الإسلامية -كونها ذات رسالة حضارية- بحاجة لتوظيف أدوات المعرفة والبحث العلمي، معززة بالشجاعة وروح النقد في عملية البحث داخل موروثنا الحضاري العام، وفي تفصيلاته كافة، وما يتطلبه ذلك من الوقوف إزاء مضامين الإرث التاريخي وقفة تفحص دقيق، وتحليل معمق قبل التوصل إلى الأحكام الصحيحة، والاستنتاجات المبنية على الدليل المعرفي.

من هنا فإنَّ البحث في مكانة الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام عملية شاقة ومتشعبة على كل مَنْ ولج هذا الميدان، ولا سيما إذ كانت الحقيقة غايته والعلم سبيله، وما يزيد من صعوبتها تداخلها مع المؤثرات السياسية والعقائدية والتاريخية والنفسية، سواء في إرثها الماضي أو في واقعها الحالي؛ " ليتضح للمسلم المعاصر أكانت تجربة الإمام علي عليه السلام الحكومية -لو صح التعبير- تشكل اجتهاداً شخصياً مارسه الإمام عليه السلام فتحمَّل مسؤولية ذلك الاجتهاد سلباً أو إيجاباً تماماً كما

يجتهد أي حاكم، أو نظام حكم في عصر من عصور المسلمين... أم أنَّ تجربة الإمام هي ترجمة لروح الإسلام الحنيف، التي تحمِلها النصوص المقدسة الواردة في الكتاب العزيز والسنة النبوية الشريفة، وكان دور أمير المؤمنين عليه السلام دور المنفذ للأطروحة السماوية" (١).

من هنا فالبحث في هذا المضمار خرج بالعنوان أعلاه بمقدمة، وتمهيد ومبحثين، كان الحديث في التمهيد قد سلط الضوء على مفهوم المعارضة ودورها في تصحيح مسار الحكومة والحاكم، مستندين في ذلك إلى المصادر الإسلامية، ومن حكومة الإمام علي عليه السلام التي مثلت هذا الأمر خير تمثيل، وكيف وهي مبدعة هذا الأمر، كان المبحث الأول تحت عنوان: المعارضة.. لغةً.. اصطلاحاً.. تعريفاً، أسبابها، شرعيتها، أنواعها، وحقوق المعارضة، كُلُّ هذا في فكر ومنهاج الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام في حكومته. والمبحث الثاني: المعارضة السياسية في الدساتير الوضعية العربية والغربية. وكيفية تعامل البلدان العربية مع الأحزاب المعارضة.. البحرين.. أنموذجاً.

ختاماً فالبحث مقدم للمؤتمر الذي عقد في مسجد الكوفة للمدة من ٢-٢٠١٦/٤/٣م لمناسبة (عام الإمام علي عليه السلام بين ماضٍ

(١) عبد الزهراء عثمان محمد، المعارضة السياسية في تجربة أمير المؤمنين عليه السلام، ط ١، (بيروت، دار الهادي، ٢٠٠٣) ص ١٤.

كوفي مجيد ومستقبل عراقي زاهر) ذكرى مرور أربعة عشر قرناً على دخول أمير المؤمنين عليه السلام الكوفة واتخاذها عاصمة لحكومته، والذي شارك فيه أكثر من مئة باحث، ومن الألطاف الإلهية والبركة العلوية بحثي قد فاز بالمرتبة الثانية عشر ولله الحمد... ختاماً نبارك لمسجد الكوفة والقائمين على هذا المؤتمر وندعو لهم بالموفقية وحسن العاقبة؛ تثميناً لجهودهم الكبيرة على إقامتهم هكذا مؤتمرات علمية مفيدة.

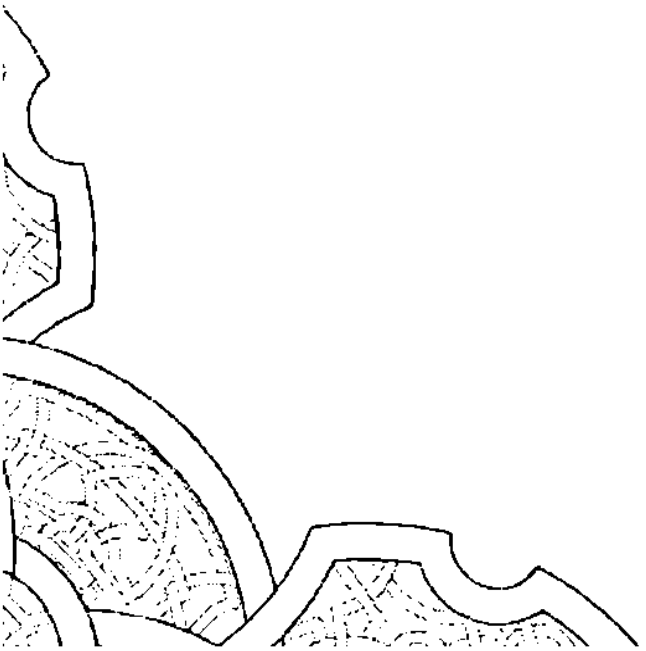

تمهيد:

مفهوم المعارضة السياسية

المعارضة لغة: (مشتقة من مادة عرض وهي تعني المعارضة على سبيل الممانعة تقول عارض فلاناً في كلامه: أي ناقضه في كلامه، وقاومه وعارضه أي جانبه وعدل عنه، والإعراض عن الشيء الصد عنه) [١].

وفي المعجم الوسيط: (فلانٌ معارضَةَ. وعِراضاً: أخذ في عَروض من الطريق: ناحية. و- فلاناً: جانَبه وعَدَلَ عنه)[٢]. ويقول الجرجاني: (المعارضة هي المقابلة على سبيل الممانعة)[٣].

الْمُعَارَضَةُ السِّيَاسِيَّةُ: (انْتِقَادُ حِزْبٍ مِنَ الأَحْزَابِ أَوْ فِئَةٍ بَرْلَمَانِيَّةٍ لِأَعْمَالِ الحُكُومَةِ وَالتَّصَدِّي لَهَا بِإِظْهَارِ عُيُوبِهَا) [٤].

مصطلح المعارضة: (في السياسة الاستعمال الأكثر عمومية أنَّ أية جماعة أو مجموعة أفراد يختلفون مع الحكومة – على أساس ثابت وطويل الأمد عادة – ولو أنَّ المصطلح يمكن أنْ يصف المعارضة

(١) ابن منظور، لسان العرب ٢/١٦٨.
(٢) المعجم الوسيط ٢/ ٥٩٩.
(٣) الجرجاني، التعريفات ص ٢٧٤.
(٤) www.almaany.com المعاني.

المتعلقـــة بالقضايا في إطار تشـــريع واحد أو اقتراح سياســـة. ويطبق المصطلح علـــى نحو أكثر تحديداً على الأحزاب في المجلس النيابي التي تختلف مع الحكومة وترغب في الحلول محلها) [١].

ويرى بعض الباحثـــين (أنَّ المعارضة لها معنيان أحدهما عضوي أو شـــكلي، ويقصد به الهيئات التي تراقب الحكومة وتنتقدها وتســـتعد للحلول محلها، والآخر مادي وهو النشـــاط المتمثل في رقابة الحكومة وانتقادها والاستعداد للحلول محلها)[٢].

ومصطلح المعارضة في السياسة مقترن بالأحزاب السياسية، أو أي مجموعات أخرى تعارض حكومة، مجموعة سياسية أو حزب سواء في منطقـــة أو مدينة أو دولـــة. (تختلف درجة المعارضة من بلد إلى آخر، ومن نظام سياســـي إلى آخر، في الأنظمة الســـلطوية أو الليبرالية قد تكون المعارضة مقموعة أو مرحب بها) [٣].

---

(١) موســـوعة السياسة، المؤســـسة العربية للدراسات والنشـــر، الطبعة الثالثة، ١٩٩٠، ٦/٢٣١.

(٢) الدولة في ميزان الشريعة، الدكتور ماجد راغب الحلو، دار الجامعة الجديدة، ص ٢٧٠.

(٣) Blondel, J (1997). "Political opposition in the contemporary world". Government and opposition 32 ^

ورأي الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام الذي لم ينطق إلّا الحق «كَثْرَةُ الوِفَاقِ نِفَاقٌ، وكَثْرَةُ الخِلافِ شِقَاقٌ»[1]، وهذا قد يعني أنَّ النقد والمعارضة ليسا ممنوعين، وأيضاً غير مرغوب بالمعارضة في حال خروجها عن أطر السلوك النابع من الإيمان والتقوى.

ويرى الباحث أنَّ المعارضة السياسية ليست دائماً أمراً جيداً، فطلحة والزبير كانا معارضين سياسيين للإمام علي عليه السلام ولكن ذلك من أجل إشراكهما في الحكم، أما معاوية فقد كان معارضاً له عليه السلام وذلك من أجل الضغط عليه ليطلق يده في الشام ومصر، وإلّا سيشاغبه ويعكر صفو حكمه من خلال رفع شعار الثأر لدم عثمان بن عفان، أما الخوارج، فقد كانت معارضتهما له معارضة ذات أبعاد أيديولوجية انعكست على مجمل العلاقة بين الطرفين وليس مجرد خلاف سياسي.

وحق المعارضة للحاكم حق شرعي، ولا يمكن تصوُّر حكم صالح من دون وجود طرف ينصح وينتقد الحاكم وحكومته، والسعي للقضاء على المعارضة أو جزء منها بتلفيق التهم الكاذبة قضاء على الحكم الصالح وتحوُّله تدريجياً إلى حكم فاسد استبدادي جائر، وحرية تنظيم المعارضة لنفسها مكفولة في النظم الديمقراطية العريقة، وضرورة ملحة لضمان استقامة الحزب الحاكم ولهذا تقوم بعض الأحزاب المعارضة بتشكيل ما يطلق عليه حالياً، بـ(حكومة ظل)، ذلك لتوزيع المسؤوليات

(١) الشيخ ميثم بن علي البحراني، شرح مائة كلمة لأمير المؤمنين عليه السلام، ج ١، ص ١٦٠. ميزان الحكمة، الريشهري، ج ١٠، باب النفاق، ص ٤٥١.

بهدف متابعة أعمال الحكومة في كل وزارات الدولة.

ففي ظل غيـــاب فكرة العصمة، وأثناء حكمه، حاول الإمام علي عليه السلام أنْ يؤســـس إلى علاقة بين الحاكم والناس، تقود تلقائياً لتحقيق حكم صالح، فتقلُّ إمكانية اســـتبداد الحاكم حين يأتي حُكَّام آخرون غيره وذلك من خلال نشـــر ثقافة نقد ومعارضة الحاكم، وهذا يعتمد على مقدار وعي الأمة واســـتقامة نخبها وقياداتهـــا الاجتماعية، وقد أدرك معاوية ذلك أثناء حكمه فقال لسودة بنت عمارة عندما ذهبت تشـــكو له ظلم واليه بسر بن أرطأة فقال لها: (لقد لمظكم[1] ابن أبي طالب الجرأة على السلطان فبطيئاً ما تفطمون)[2].

كما كان عليه السلام يشجع الرعية على النقد والاعتراض والنصيحة، لذا عندما مدحه قـــوم بقولهم:(أنت أميرنا ونحن رعيَّتك،... فاختر علينا وامض اختيارك، وائتمر فامض ائتمارك فإنك القائل المصدَّق والحاكم الموفَّـــق...)، رَدَّ عليهم رافضاً المديح وتقديس الحكّام، ومما قال عليه السلام: «فَلا تُثْنُوا عَلَيَّ بِجَمِيلِ ثَنَاءٍ لإِخْرَاجِي نَفْسِـــي إِلَى اللهِ سُبْحَانَهُ وإِلَيْكُمْ مِـــنَ التَّقِيَّةِ فِي حُقُـــوقٍ لَمْ أَفْرُغْ مِنْ أَدَائِهَا وفَرَائِضَ لا بُدَّ مِنْ إِمْضَائِهَا، فَـــلا تُكَلِّمُونِي بِمَا تُكَلَّمُ بِهِ الجَبَابِرَةُ ولا تَتَحَفَّظُوا مِنِّي بِمَا يُتَحَفَّظُ بِهِ عِنْدَ

(١) تلمَّظ: إذا تتبع بلسانه بقية الطعام في فمه وأخرج لسانه فمسح به شفتيه. المصدر/ مختار الصحاح، أبي عبد الله محمد بن أبي بكر شمس الدين الرازي، مادة ل م ظ، ص٣٩١.

(٢) طيفور، أحمد بن أبي طاهر: بلاغات النســـاء، دار الشريف الرضي، قم، لا تاريخ، ص٤٧.

أَهْلِ الْبَادِرَةِ ولا تُخَالِطُونِي بِالْمُصَانَعَةِ ولا تَظُنُّوا بِي اسْتِثْقَالاً فِي حَقٍّ قِيلَ لِي وَلا الْتِمَاسَ إِعْظَامٍ لِنَفْسِي، فَإِنَّهُ مَنِ اسْتَثْقَلَ الْحَقَّ أَنْ يُقَالَ لَهُ أَوِ الْعَدْلَ أَنْ يُعْرَضَ عَلَيْهِ كَانَ الْعَمَلُ بِهِمَا أَثْقَلَ عَلَيْهِ فَلا تَكُفُّوا عَنْ مَقَالَةٍ بِحَقٍّ أَوْ مَشُورَةٍ بِعَدْلٍ فَإِنِّي لَسْتُ فِي نَفْسِي بِفَوْقِ أَنْ أُخْطِئَ وَلا آمَنُ ذَلِكَ مِنْ فِعْلِي إِلاَّ أَنْ يَكْفِيَ اللهُ مِنْ نَفْسِي مَا هُوَ أَمْلَكُ بِهِ مِنِّي» [1].

(١) شرح أصول الكافي، المولى محمد صالح المازندراني، ج١٢/٥٠٢.

المبحث الأول

المعارضة السياسية عند الإمام علي عليه السلام

ونذكر فيها المعارضة السياسية في فكر ومنهج حكومة الإمام علي ابن أبي طالب عليه السلام مع ذكر الشواهد التاريخية، مستنداً في ذلك -أي الإمام عليه السلام- على الكتاب والسنة المحمدية الشريفة وموقعه كخليفة الله على الأرض، فضلاً عن حنكته السياسية في إدارة أمور الحكم والدولة.

المطلب الأول: حق المشاركة السياسية.

يعد الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام من السباقين في منح الأمة حقها في المشاركة السياسية التي يمكن تعريفها بأنَّها (أي عمل تطوعي من جانب المواطن، بهدف التأثير في اختيار السياسات العامة وإدارة الشؤون العامة، أو اختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي أو محلي أو قومي) [1]. وفي تعريف آخر تعد المشاركة السياسية (عملية تشمل جميع صور اشتراك أو إسهامات المواطنين في توجيه عمل أجهزة

(١) مجموعة موسوعة الشباب السياسية ٢٠٠٥، httb: www yahoo.com

الحكومة، أو أجهزة الحكم المحلي، أو لمباشرة القيام بالمهمات التي يتطلبها المجتمع، وكان طابعها استشارياً أو تقريرياً أو تنفيذياً أو رقابياً)[١].

ووفقاً لذلك يمكننا أنْ نتناول حق المشاركة السياسية للأمة عند الإمام علي عليه السلام عبر تناول مواضيع منها: السلطة للشعب، وحق المعارضة وشرعيتها في المطلب الأول، وأسباب المعارضة، وأنواع المعارضة، وحقوق المعارضة في المطلب الثاني.

أولاً: سلطة الشعب:

يقر الإمام علي عليه السلام بأنَّ السلطة هي من حق الشعب حيث روي عنه قوله عليه السلام.. «إنَّ هذا أمركم ليس لأحد فيه حق إلا مَنْ أمَّرتم»[٢]. فهذا النص المتعلق بـ (الأمر) يفهم منه أنه العمل والمنهج الفكري والأداء السياسي يجب أنْ ينبع من الأمة، وليس حكراً على فرد أو طبقة خاصة، بل هو حق أصيل لها، وفي خطاب سياسي ذي أهمية خاصة يقول الإمام علي عليه السلام: «أعظم ما افترضه سبحانه... حق الوالي على الرعية وحق الرعية على الوالي، فريضة فرضها الله سبحانه لكلٍّ على كُلٍّ، فجعلها نظاماً لألفتهم، وعزاً لدينهم، فلا تصلح الرعية

(١) مجموعة موسوعة الشباب السياسية ٢٠٠٥، httb: www yahoo.com

(٢) محمد بن جرير الطبري، تاريخ الطبري، ج٣، ص ٤٥٦، المجلسي، ج ٣٢، ص ٨.

إلا بصلاح الوالي، ولا تصلح الولاة إلا باستقامة الرعية»[١].

وحتى تسهم الأمة بإيجابية في العملية السياسية فإنَّ الإمام عليه السلام يرى ضرورة أنْ تقوم الأمة -بمكوناتها كافة- برَصِّ صفوفها فيقول عليه السلام موصياً الحسنيين وأبناء الأمة قائلاً: «أوصيكما وجميع ولدي وأهلي ومَنْ بلغه كتابي بتقوى الله ونظم أمركم» [٢]. ويقول الإمام عليه السلام في نص آخر يحدد فيه مسؤولية الأمة وعلو شأنها من الناحية السياسية وكرامتها: «فالله الله أيها الناس فيما استحفظكم من كتابه، واستودعكم من حقوقه، فإنَّ الله لم يخلقكم عبثاً، ولم يترككم سدىً»[٣].

(فالإمام يحمِّل الأمة مسؤولية الحفاظ على الإسلام والحقوق التي أنزلها الله، وهذا واجب الإنسان وتكليفه، فإنَّ الله لم يخلقه عبثاً أو سدىً، ومَنْ كانت مهمته هو حفظ الإسلام، فالمشاركة السياسية تصبح بديهية؛ كون حفظ الشريعة هو من مقاصد الحكومة في الإسلام)[٤].

كما يوجه الإمام عليه السلام الشعب إلى تحمل مسؤولياته في المشاركة

(١) الشريف الرضي، نهج البلاغة، تعليق وفهرسة د. صبحي الصالع، خطبة ٢١٦، ص ٤١٨ – ٤٢٠.

(٢) المصدر نفسه، ص ٥٣٩.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

(٤) غسان السعد، حقوق الإنسان عند الإمام علي، ص ١٠٥

السياسية حيث يقول عليه السلام: «اتقوا الله في عباده وبلاده، فإنكم مسؤولون حتى عن البقاع والبهائم»[١].

ويرى الباحث أنَّ من أهم سبل المشاركة السياسية هو حق الأمة في تقييم ورقابة الحكام وسير عملهم، ويذهب السيد محمد باقر الحكيم رحمه الله إلى تطور دور الأمة عند الإمام علي عليه السلام في مجال الرقابة فيقسمها إلى: (أولاً الرقابة على بقاء اتصاف القيادة أو الإدارة بالمواصفات المطلوبة من العلم والتقوى وحسن الإدارة ومدى انسجام سلوكها مع هذه المواصفات. والأمر الثاني الرقابة على حسن الإجراء والانسجام مع الأحكام الشرعية الكلية الواضحة في حالة القيادة، وكذلك الانسجام مع ما تريده الأمة من الإدارة في تحقيق رغباتها ومصالحها)[٢].

ويرى الباحث أنَّ الإمام عليه السلام لم ينظر إلى مسألة المراقبة الدقيقة من الأمة للحاكم وسياسته على أنها حق فحسب، ولكنها واجب كذلك، وترافقت هذه النصوص القانونية مع سيرة عملية مميزة للإمام عليه السلام فقد كان يطالب الأمة بمراقبته قائلاً: «يا أهل الكوفة إنْ خرجت من عندكم بغير رحلي وراحلتي وغلامي فأنا خائن» [٣].

(١) الشريف الرضي، مصدر سابق، خطبة ١٦٧، ص ٢٩٨.

(٢) محمد باقر الحكيم، دور أهل البيت، ج ١، ص ٣٠٠.

(٣) الحر العاملي، وسائل الشيعة، ج ١١، ص ٨١.

ومن هنـــا يعد الإمام علي عليه السلام من رواد مبدأ (من أين لك هذا) والـــذي أثاره بوجه كُلِّ مَنْ يثري على حســـاب الأمة ومقدراتها ولعل هذا المبدأ هو ما نحن بأمس الحاجة اليه كشـــعوب متخلفة وكشعوب مسلمة في آن معاً.

ثانياً: حق المعارضة.

إن الســـيرة العملية والنهج الفكري الذي صاغه الإمام عليه السلام خلال تجربته السياســـية يظهـــران أنه قد أقر بالمعارضة السياســـية كحق من حقوق الإنســـان على الصعيد السياســـي وأنه أسهم في تنظيم عملية المعارضة بعدة ضوابط، ومن ثم تحديد أنواعها وسبل التعامل معها، بل الأكثر من ذلك أنه قد منح المعارضة جملة من الحقوق تكفل صيانتها واســـتمراريتها؛ ليرسخ بذلك مبدأ (شـــرعية المعارضة) في بادرة ربما لم تصل إليها مجتمعات وســـلطات ومفكرون حـــتى وقتنا الحاضر، فقد انطلق الإمام عليه السلام من فهم عميق للرســـالة الإسلامية من جهة ورؤية سياســـية ناضجة؛ لأهمية المعارضة كأداة لتقييم وتقويم وتغيير السلطة الحاكمة من جهة أخرى.

(ومـــن هنا فقـــد منح الإمام علـــي عليه السلام، وانطلاقاً من الشـــريعة الإســـلامية، المعارضة السياسية عند المســـلمين ما هي بأمس الحاجة إليه وهي الشرعية الدينية والقانونية، وذلك انطلاقاً من جانبين: أولهما

العطاء الفكري للإمام عليه السلام. وثانيهما السيرة العملية للإمام عليه السلام)[١].

ويرى الباحث أنَّ إصرار الإمام عليه السلام في تأكيده على شرعية المعارضة، هو الذي دفع الكاتب المسيحي جورج جرداق إلى القول: (يتميز علي عن أكثر مفكري العصور السابقة بأنه لم يجعل رفع الظلم منوطاً بإرادة الحاكم أو المشرع، إنْ شاء ظلم وإنْ شاء عدل، بل جعله حقاً من حقوق الجماعة يُوْلُون مَنْ يرفع عنهم الجور، ويعزلون من جار واضطهد)[٢].

ومن رسالة له عليه السلام إلى أهالي مصر يمتدحهم بها على المعارضة السياسية فيقول فيها: «مِنْ عَبْدِ اللهِ عَلِيّ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ غَضِبُوا للهِ حِينَ عُصِيَ فِي أَرْضِه، وَذُهِبَ بِحَقِّه فَضَرَبَ الْجَوْرُ سُرَادِقَهُ عَلَى الْبَرِّ وَالْفَاجِرِ، وَالْمُقِيمِ وَالظَّاعِنِ، فَلاَ مَعْرُوفٌ يُسْتَرَاحُ إِلَيْهِ، وَلاَ مُنْكَرٌ يُتَنَاهَى عَنْهُ»[٣]. ومن هنا يؤكد الإمام عليه السلام أن المعارضة الواعية هي الطريق لتحقيق إرادة الأمة في الحاكم العادل للمجتمع المسلم الحر، وعليه فإنَّ الزخم والعطاء الفكري للإمام علي عليه السلام قد تعزز بتجربته السياسية العملية التي امتازت بالثراء في مضمار المعارضة.

(١) د. غسان السعد، حقوق الإنسان عند الإمام علي عليه السلام، ص ١٤١.
(٢) جورج جرداق، الإمام علي صوت العدالة الإنسانية، ج ١، ص ٣٧٣.
(٣) كاظم مدير، الحكم من كلام الإمام أمير المؤمنين علي عليه السلام، ج ٢، ص ١٥٧.

المطلب الثاني

أولاً: أسباب المعارضة.

يمكن أنْ تنشأ المعارضة داخل كل جماعة بشرية ما دام هناك اختلاف في الرؤى والتوجهات، وما يهمنا هو أسباب المعارضة السياسية أي تلك التي تقوم بوجه السلطة الحاكمة وفي إطار الدولة، ومن أهم تلك الأسباب:

١- المساس بالشرعية الإسلامية: حيث يذهب الإمام عليه السلام إلى عزل الخليفة إذا أحدث حدثاً، فيقول مخاطباً طلحة والزبير: «فليس لكما غير ما رضيتما به (من بيعتي) إلا أنْ تخرجاني مما بويعت عليه بحدث، فإنْ كنت أحدثت حدثاً فسَمُّوه لي»[1]. والحدث هو (ما ابتدعه أهل الأهواء من الأشياء المنكرة مما لم يكن معروفاً في كتاب ولا سنة ولا إجماع)[2].

٢- الاستبداد والظلم من قبل الحاكم: حيث يعد الإمام عليه السلام الظلم والاستبداد من قبل الحاكم وبطانته من أهم عوامل الثورة المشروعة ضد هذا النمط من الحكام؛ لذلك ينصح عليه السلام أحد ولاته

---

(١) ابن قتيبة الدينوري، الإمامة والسياسة، ج ١ ص ٩٥.

(٢) د. محمد طي، الإمام علي ومشكلة نظام الحكم، (مركز الغدير للدراسات الإسلامية، ١٩٩٧)، ٨٤.

قائلاً: «استعمل العدل، واحذر العسف والحيف، فإنَّ العسف يعود بالجلاء، والحيف يدعو إلى السيف» (١). ويرى الباحث أنَّ الإمام عليه السلام يحفِّز الأمة الإسلامية للإطاحة بالظلم والظالمين فيقول: «سيروا إلى قوم يقاتلونكم؛ كي ما يكونوا في الأرض جبارين ملوكاً، يتخذهم المؤمنون أرباباً، ويتخذون عباد الله خولاً»(٢). ويؤكد الإمام عليه السلام أنَّ قمع المعارضة، هو من أركان الظلم والاستبداد، وهو أحد عوامل شرعية الإطاحة بالحكومة التي تنتهج هذا السبيل في التعامل مع الرأي الآخر، والتي يصف الإمام عليه السلام القائمين عليها بأنهم «أماتوا الحق وأظهروا الفساد في الأرض، واتخذوا الفاسقين وليجة وبطانة من دون المؤمنين، فإذا ولي الله أعظم أحداثهم أبغضوه وأقصوه وحرموه، وإذا أحد ساعدهم على ظلمهم أحبوه وأدنوه وبروه»(٣).

٣- الضعف السياسي والإداري: وفي هذا يقول الإمام عليه السلام لمعارضيه من الخوارج: «فلم آت -لا أبا لكم- حراماً، ووالله ما خبلتكم عن أموركم، ولا أخفيت شيئاً من هذا الأمر عنكم، ولا أوطأتكم عشوة، ولا أدنيت لكم الضراء»(٤). وفي حواره مع جبهة المعارضة التي تجسدت في طلحة والزبير وأتباعهما يتساءل الإمام عليه السلام

(١) الشريف الرضي، حكمة ٤٦٦، ص ٧٠٢.

(٢) ابن قتيبة الدينوري، ج١، ص ١٦٦.

(٣) المنقري، نصر بن مزاحم، وقعة صفين، تحقيق عبد السلام محمد هارون، ط٢، ص ١٠٤- ١٠٥.

(٤) الطبري، ج ٤ ، ص ٦٣.

عن سبب معارضتهما قائلاً: (أفوقع حكم أو حق لأحد من المسلمين فجهلته أو ضعفت عنه» ؟ قالا: معاذ الله)[١]. (فعد الإمام معارضيه فاقدين لشرعية الخروج عليه؛ كونه حاكماً للأمة لم يقصر ويضعف في أداء المهمات الملقاة على عاتقه) [٢].

ثانياً: أنواع المعارضة.

لقد اتسمت تجربة الإمام عليه السلام العملية وعطاؤه الفكري بالتمييز بين عدة أنواع من المعارضة لعل أهمها:

١ – المعارضة الواعية: وهي المعارضة التي تسير في طول النظام القائم، تنتقده وتوجهه وترشده وتحافظ عليه وتتحرك هي والسلطة القائمة إلى أهداف مشتركة، هي مصلحة الدولة، ورفاهية الأمة، وتطبيق النظام في ظل الحكومة الإسلامية العادلة والتي بايعتها الأمة، وتلتزم المعارضة بالثوابت الرئيسة ولا سيما الحفاظ على الإسلام والأمة.

(فقد شكل الإمام علي عليه السلام ومن اتبعه من مؤيديه إبان حكومة أبي بكر وعمر وعثمان معارضة سلمية واعية مع موقفه الأولي المعروف من البيعة، فكان تسديده للحكومة وتوجيهه لها وإبداء النصح حول سياستها الخارجية والعسكرية وتوقفه عن أي نشاط سياسي يضر بالإسلام، وإنْ أدى ذلك إلى تقويض الحكومة؛ لذا يمكن عد ذلك

(١) الريشهري، موسوعة علي بن أبي طالب، مجلد ٤، ص ١١.
(٢) د. غسان السعد، حقوق الإنسان عند الإمام علي عليه السلام، ص ١٥٠.

نموذجاً للمعارضة الواعية)[١].

٢- المعارضة الجاهلة: وهو نوع آخر من المعارضة ينشأ مع غياب الرؤية السياسية الواضحة، وفقدان العمق الفقهي للشريعة مع ضبابية الأهداف والأولويات، وقد يكون أسلوبها شبيهاً بأساليب المعارضة الواعية، ولكنها تجنح دائماً نحو التطرف، ولا يعول عليها كثيراً في إحداث التغيير المؤمل من شعاراتها، ويمكن أنْ تجيَّر لصالح ضرب الحكومات العادلة والشرعية، ولكن يمكن الاستفادة من زخمها الثوري في إنجاز المشاغلة للحكومات الجائرة، وخير مثال على هذا النمط من المعارضة هو حركة الخوارج في عهد الإمام علي عليه السلام الذي قيمها قائلاً: «لا تقتلوا الخوارج بعدي، فليس من طلب الحق فأخطأه كمن طلب الباطل فأدركه»[٢].

٣- المعارضة الانتهازية: وهي على صنفين، معارضة تظهر الولاء الشكلي للنظام القائم والحكومة المتصدية، لكنها لا تعمل في طول النظام، بل تخفي حركتها وتخطيطها وتدب في المجتمع لتنشر الشائعات والفساد، وتتحالف مع أعداء المجتمع بهدف القضاء على الحكومة القائمة. والصنف الآخر للمعارضة الانتهازية وهو الذي يناصب العداء علانية للحكومة الشرعية، سواء في رفض لأشخاصها في المبادئ والأسس التي تعمل بها وتمثلها. (إنَّ تحديد نوع المعارضة ومعرفة

(١) د. غسان السعد، حقوق الإنسان عند الإمام علي عليه السلام، ص ١٥٦.

(٢) الشريف الرضي، خطبة ٦١، ص ٩٧.

أهدافها الحقيقية هو المعيار الأساس الذي وضعه الإمام علي عليه السلام للتعامل مع المعارضة السياسية)[1].

ثالثاً: حقوق المعارضة.

بما إنَّ الإمام علي عليه السلام قد عد حق المعارضة السياسية الإيجابية حقاً أصيلاً يمتلكه الأفراد، وتتمتع بكنفه الجماعات داخل كيان الدولة الإسلامية، فليس بغريب أنْ نراه قد نص على لائحة لحقوق المعارضة السياسية فضلاً عما يتمتع به أفرادها كبشر، وبغض النظر عن نوع تلك المعارضة، فاستحقاقهم لهذه الحقوق كونهم معارضة إنما هو جزء مهم من نظام ووجود الدولة الإسلامية، إلا أنَّ حقوق المعارضة السياسية تتفاوت في نهج أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام بين حالة السلم وحالة البغي وإعلان الحرب، إذ تختلف تلك الحقوق في الأحوال الطبيعية عنها في أيام الصراع.

ويرى الباحث أنَّ من أهم حقوق المعارضة عند الإمام علي عليه السلام هو الاعتراف بوجود المعارض القانوني والسياسي، فضلاً عن حفظ حياة المعارضين، وحفظ الكيان المعنوي للمعارضة، وأخيراً الحقوق المالية والقانونية للمعارضة، حيث ضمن الإمام كامل الحقوق المالية للمعارضة السياسية وذلك بأسلوبين:

الأسلوب الأول: إعطاء الحقوق والمستحقات المالية للمعارضين

(١) د. غسان السعد، حقوق الإنسان عند الإمام علي ٧، ص ١٥٧.

كمواطنين مسلمين في ضمن الدولة الإسلامية، وبغض النظر عن توجهاتهم وآرائهم إزاء السلطة الحاكمة، إذ قال لمجموعة معارضة: «أشهد الله أنكم تبغضونني وأبغضكم فخذوا عطاءكم واخرجوا إلى الديلم»[١]. ويقول عليه السلام أيضاً: «من كره منكم أن يقاتل معنا معاوية فليأخذ عطاءه وليخرج إلى الديلم»[٢].

الأسلوب الثاني: عدم منع المعارضة من المشاركة في الجهاد مع باقي قوى المجتمع ولاسيما الحكومة، حيث كان الإمام عليه السلام يقول للخوارج: «لا نمنعكم الفيء ما كانت أيديكم بأيدينا»[٣]. كما يرى الباحث أنَّ الإمام عليه السلام حفظ الوجود القانوني للمعارضة فحين استشاره قضاته في (شهادة الخوارج بالبصرة فأمر بقبولها كما كانت تقبل قبل خروجهم عليه)[٤]. كذلك منح الإمام عليه السلام للمعارضة حرية التنقل والحركة، إذ بعث الإمام علي عليه السلام إلى الخوارج «أن سيروا إلى حيث شئتم»[٥]. إنَّ المسير مع الحقوق السياسية التي طالب الإمام عليه السلام أنْ يعيش في ظلها الإنسان، ولا سيما حق المعارضة تعد خطوة مهمة ومتقدمة على زمانه، وقد ظلت نبراساً يضيء طريق الشعوب والثوار.

---

(١) المنقري، مصدر سابق، ص ١١٦.

(٢) البلاذري، فتوح البلدان، ج ٢، ص ٣٩٥.

(٣) البلاذري، انساب الأشراف، ص ٣٥٩.

(٤) عبد الحليم الجندي، الإمام جعفر الصادق عليه السلام، ص ٣١٢.

(٥) محمد باقر المحمودي، نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة، ج ٢، ص ٩٩، ص ٣٦٧.

المبحث الثاني

المعارضة السياسية في العصر الحديث

المطلب الأول: المعارضة السياسية في الدساتير الحديثة:

إنَّ المعارضة البرلمانية أساسية لتحقيق الديمقراطية، فهي تمكن من توفير بديل سياسي للعموم وتسمح بمساءلة ومراقبة الحكومة، وتحتاج المعارضة إلى إطار دستوري وقانوني متين لكي تكون فعالة، وتضمن العديد من الدساتير عدداً من الحقوق للمعارضة، من بينها المساواة في المعاملة بين أعضاء البرلمان، التغطية الإعلامية، مراقبة نشاط الحكومة والتحقيق فيه بالالتجاء إلى آليات فعالة، كالمراقبة القضائية للقوانين والمشاركة الكاملة في أعمال البرلمان، كما يمكن التعرض لحقوق المعارضة البرلمانية في مستويات مختلفة من هرم القواعد القانونية، لذلك (وغالباً ما يتم تفصيلها في النظام الداخلي للبرلمان. غير أنه من السهل تعديل النظام الداخلي للبرلمان لذلك فإنَّ دسترة حقوق المعارضة توفر ضمانة أفضل لهذه الحقوق، كما يمكن تكريس حقوق المعارضة ضمنياً، من خلال منح حقوق لجميع أعضاء البرلمان، أو صريحاً، من خلال الإعلان عن حقوق خاصة بالمعارضة، كما هو الأمر في بعض الدساتير، أما بالنسبة للديمقراطيات الناشئة والساعية لترسيخ نظام

سياسي قائم على التعددية الحزبية، فإنَّه يمكن واضعي الدساتير أنْ يخيروا تكريساً صريحاً لحقوق المعارضة في الدستور)[1].

ويرى الباحث أنَّ المعارضة السياسية حق يكفله الدستور في الأنظمة الديمقراطية، ولكن المفارقة تكمن في الأنظمة الدكتاتورية التي تحكم شعوبها وفق دساتير تكفل المعارضة أيضاً، وإنْ كانت بحدود أقل من الأنظمة الديمقراطية، من حيث النص اللفظي، ولكن المشكلة ليس في نص الدستور حول تنظيم المعارضة، وإنما في تطبيق هذا النص، فالأنظمة الدكتاتورية تحكمها دساتير شكلية منطوقها أو نصُّها قد يكون جيداً في بعض الحالات، ولكن يستحيل تطبيقها حرفياً، بسبب تناقض ما يرد في النص الدستوري مع مصلحة الحاكم الطاغية.

وإذا كانت حرية الرأي معمول بها في الدول المتطورة سياسياً وثقافياً، كما في بعض دول الغرب فإنها تكاد تكون معدومة في الدول المتأخرة المحكومة بأنظمة غالباً ما تكون فردية، أو يحكمها نظام الحزب القائد، أو الأوحد، وفي هذه الحالة يكون التعبير عن الرأي صعباً إن لم يكن مستحيلاً، وقد يتم قتل وتعذيب ونفي وملاحقة وتشريد الآلاف، بسبب معارضتهم للنظام السياسي، وهذا ما حدث في العراق إبَّان النظام البائد، وما يجري الآن في السعودية، والبحرين إلا دليل على

(١) المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية (Germany، May ٢٠١٣).

وجود اختلالات في هذه الأنظمة السياسية ورفض المعارضة في المشاركة السياسية وعدم الاعتراف بها كقوة سياسية، ما أدى إلى اضطرابات وأزمات سياسية واجتماعية واقتصادية مصحوبة أحياناً بالعنف والقتل والتخريب.

ويرى الباحث أنَّ الدول العربية تضم أشكال مختلفة من أنظمة الحكم سواء أكانت ملكية أم جمهورية، إذ نجد وجود دول تحكم بنمط الحكم المدني كما هو الحال في دول الخليج العربي، وهناك دول تضم تحالفاً مدنياً – عسكرياً وهذا ما نجدهُ في السودان في ظل حكم الرئيس عمر البشير. (في الوقت الذي تتصف فيهِ الدول العربية كافة بميلها نحو إقامة تنظيمات شبه عسكرية تضم العناصر الموالية لها من أجل ضمان بقائها في الحكم لأطول مدة ممكنة من جانب، والتحرك صوب أي معارضة ترمي إلى زعزعة أُسس استقرار النظام الحاكم وبقائهِ سيما عندما تسعى قوى المعارضة المختلفة نحو السلطة)[1].

(وهناك دول عربية يتجسد فيها تنظيم الحزب الواحد مثل مصر منذُ عام ١٩٥٢ ولغاية عام ١٩٧٦ من خلال الاتحاد الاشتراكي العربي وتونس لغاية عام ١٩٨١ من خلال الحزب الدستوري الاشتراكي

(١) أحمد عدنان كاظم، كلية العلوم السياسية والسياسات العامة، جامعة النهرين، (العلاقة بين الحكومة والمعارضة في الدول العربية). www.nahrainuniv.edu.iq

والجزائر لغاية عام ١٩٨٩ من خلال جبهة التحرير الوطني، والعراق خلال المُدة ١٩٦٨ - ٢٠٠٣ م. فضلاً عن قيام دول عربية بتطبيق التعددية الحزبية المقيدة مثل مصر بعد عام ١٩٧٦ باستثناء الأنموذج اللبناني الذي اعتمدَ أنموذج التعددية الحزبية المطلقة بسبب انعدام وجود أية قيود على تشكيل الأحزاب السياسية، رغم كونها أقرب إلى الطبيعة العائلية والطائفية، وبذلك نجد أنَّ الحياة السياسية في أي بلد مرهونة بواقع العمل السياسي الحزبي وطبيعة عمل النظام السياسي مما ينعكس بشكل وآخر على طبيعة العلاقة بين الحكومة والمعارضة التي تبدو بأشكال وأنماط مختلفة وبحسب طبيعة تعاطي الحكومات العربية مع قوى المعارضة)[1].

ويرى الباحث أنَّ الأنظمة السياسية التي تفضل إضعاف المعارضة السياسية واستبعادها تهدف إلى إقامة نظام استبدادي، وهذا ما نراه واضحاً في مصادرة حق الرأي والكلمة في البحرين والسعودية والإمارات، هذا إذا أضفنا إليها اليمن وما يجري فيها من أبشع الجرائم بحق العزل من النساء والأطفال الآمنين، والاعتقالات بحق رجال الدين والشباب الخارجين بتظاهرات سلمية في البحرين خير دليل على الفكر الاستبدادي والتعسفي بحق الآخر، وهذا ما تنافيه كل القيم والمفاهيم الإنسانية والقانونية العالمية.

(١) أحمد عدنان كاظم، المصدر السابق.

فسـواء كان الاسم (المساس بالذات الملكية أو الأميرية) أو (إهانة رئيـس الجمهورية)، فـإنَّ الجريمة واحدة في الـدول العربية وتؤدي إلى عقوبات مختلفة بالسجن ضد من يسيء لرئيس الدولة، ولا تبدو هذه القوانين غريبة عن التشريعات العربية إلا أنها شكلت سبباً مباشراً لتوتر شديد في البلدان العربية ومنطقة الخليج، خاصة في السعودية والبحرين والكويت، (فقد أيدت الحكومة البحرينية مشروع قانون لتشديد عقوبة ما وصفه بإهانة الذات الملكية أو الرموز الوطنية بالسـجن لمدة تصل إلى خمس سـنوات إضافة إلى الغرامة، وأفادت وسائل إعلام رسمية بأنَّ ذلك يأتي في ضوء مقترح تقدم به مجلس النواب بهدف تشديد العقوبة علـى مَنْ يرتكب أي فعل يعد إهانة للـذات الملكية أو علم المملكة بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات والغرامة التي لا تزيد على ١٠ آلاف دينار (ما يعادل نحو ٢٦ ألف دولار أمريكي))[1].

ويرى الباحث أن هذه القرارات ما هي إلا إجحاف في حق المواطن في إبداء رأيه في نوع الحكومة التي يريدها وطبعاً ضمن الأطر القانونية والانتخابية الصحيحة البعيـدة عن التزوير وغيرها من أمور. وفي هذا الشأن يقول عبد العالي رزاقي المحلل السياسي من الجزائر: (إنَّ دساتير

(١) اسـتبيان طرحه موقع الـ(بي بي سي) البريطاني في ٢٠ نيسان ٢٠١٣، تحت عنوان (لمـاذا يلجأ الحكام العرب إلى القانون لحماية أنفسـهم من الانتقاد؟) www.bbc./com/arabic/mobile

كل الدول العربية تتضمن مفهوم الثوابت الوطنية التي يكون رأس الدولة إحداها حيث تتبع بقوانين تكرسها. مبرراً مثل هذه القوانين إلى طغيان الجانب الديني على السياسة في الدول العربية فالملك هو ظل الله على الأرض في هذه الدول.)[1].

ويرى الباحث أنَّ هكذا آراء أو أفكار ليست بعيدة عن الفكر الإسلامي المنحرف لو صح التعبير، والذي مورس في الحكومة الأموية والعباسية وحتى العثمانية، من أنَّ الخليفة أو الحاكم جاء بأمر من الله، وعليه يجب أنْ ترضى العامة بحكم الله، وطبعاً هذه من المفاهيم الخاطئة.

ويكمل عبد العالي قوله: (ولأنَّ الدساتير من إنتاج المؤسسة التي ترث الحكم فهي تصدر بعيداً عن مناقشة الشعب وقراره متضمناً تكريساً لصفة الإلوهية تلك)[2]، وليست تلك القوانين حكراً على الملوك والأمراء وحدهم، بل تخص الجمهوريات أيضا.

(فالحكومة الجزائرية مثلاً شددت سنة ٢٠٠٤ عقوبة الإساءة

---

(١) استبيان طرحه موقع الـ(بي بي سي) البريطاني في ٢٠ نيسان ٢٠١٣، تحت عنوان (لماذا يلجأ الحكام العرب إلى القانون لحماية أنفسهم من الانتقاد؟) www.bbc.com/arabic/mobile/

(٢) المصدر نفسه.

لرئيس الجمهورية في قانــون العقوبات، وهو التعديل الذي لقي وقتها اســتياءً كبيراً من طرف الصحفيين الذين اعتبروه تهديداً لهم ومقوِّض لحرياتهم)، ويرى عبد العــالي رزاقي أنَّه (من الضروري إعادة النظر في مفهوم القداســة في السياســة عند العرب، حتى يكون تحقيق شــيء إيجابي لمصلحة الشعوب ممكناً)[1].

المطلب الثاني: نماذج للمعارضة لبعض الدول العربية.. البحرين.. أنموذجاً

وفقاً لما أعلنه المركز الدولي لدراســات الســجون [2]، (أن البحرين حلّت في المركز الأول بالنسبة لدول الشرق الأوسط في نسبة المعتقلين من عدد الســكان، ووفق التقرير فقد حلّت البحرين الأولى بمُعدَّل بلغ ٣٠١، فيما حلَّ الكيان الإسرائيلي ثانياً بمعدل ٢٥٦، والإمارات ثالثاً بـــ ٢٢٩، وتبعتهم على التوالي الســعودية في المركز الرابع، الأردن في

(١) اســتبيان طرحه موقع الـ(بي بي ســي) البريطاني في ٢٠ نيسان ٢٠١٣، تحت عنوان (لمــاذا يلجأ الحكام العرب إلى القانون لحماية أنفســهم من الانتقاد؟) .www.bbc./com/arabic/mobile

(٢) منظمة غير ربحية تقوم بعمل دراسات خاصة بالسجون حول العالم، موقع قناة العالم الأربعاء ١٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٥. www.alalam.ir.

المركز الخامس)[١].

وتُظهر هذه الإحصائية حجم الاعتقالات في صفوف المواطنين في البحرين، والتي بدأت في مارس/آذار ٢٠١١ بعد سحق السلطات بمساعدة سعودية وإماراتية، الاحتجاجات المطالبة بالديمقراطية[٢]. (حيث بدأت الاحتجاجات يوم الإثنين ٢٠١١/٢/١٤ م متأثرة بموجة الاحتجاجات العارمة التي اندلعت في الوطن العربي مطلع عام ٢٠١١م، حيث قاد هذه الاحتجاجات المعارضة التي تطالب بإصلاحات سياسية واقتصادية، مع العلم أنَّ انتفاضة البحرين لم تبدأ للتو، بل هي مستمرة منذ أكثر من ٣٥ سنة وحتى الآن)[٣].

ويرى الباحث أنَّ سبب تلك الاحتجاجات هو من أجل المطالبة بالإصلاحات السياسية، (كإقامة الملكية الدستورية عن طريق صياغة دستور جديد للمملكة، يتم بموجبه انتخاب الحكومة من قبل الشعب، على غرار الديمقراطيات العريقة، بدلاً من النظام الحالي الذي ينتخب بموجبه برلمان له سلطات محدودة)[٤]. (وقد طالب المشاركون في

(١) موقع قناة العالم الأربعاء ١٨ نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١٥، تحت عنوان (البحرين الأولى شرق أوسطياً في المعتقلين نسبةً بعدد السكان). www.alalam.ir.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) الندوة الأسبوعية السابعة لمركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية (الملكية الدستورية في البحرين: التحديات والمستقبل)، www.iraaqi.com/news

(٤) دعوة لتسيير مظاهرات في البحرين.. الجزيرة نت، ٢٠١١/٢/١٤ م. www.

المظاهرات بدستور عقدي وبإسقاط دستور ٢٠٠٢ م، الذي أقره العاهل البحريني بعد التصويت على ميثاق العمل الوطني في فبراير/ شباط ٢٠٠١ م)[١]. وكذلك الإفراج عن النشطاء السياسيين الشيعة ورجال الدين الذين احتجزوا منذ أغسطس/آب من عام ٢٠١٠ م إضافة إلى حل مجلس النواب وإلغاء الصلاحيات التشريعية لمجلس الشورى المعين، (وضرورة تداول السلطة التنفيذية بواسطة الانتخابات الحرة، وحرية تشكيل الأحزاب وإطلاق حرية الرأي والتعبير، ووقف التجنيس السياسي)[٢].

فمنذ الخامس عشر من مارس/ آذار ٢٠١٣ أسفرت الاحتجاجات البحرينية عن (١٢٢ حالة وفاة كما أنَّ من الصعب تحديد عدد المصابين بسبب سيطرة الحكومة على المستشفيات والعاملين في المجال الطبي. فآخر تقدير دقيق للإصابات يعود إلى ١٦ مارس/ آذار ٢٠١١ وقدر بحوالي ٢٧٠٨ مصاب. حيث خلصت اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق أنَّ العديد من المعتقلين تعرضوا للتعذيب وغيره من أشكال الإيذاء البدني والنفسي في حين أنه قتل خمسة منهم أثناء احتجازهم، كما يخلص تقرير لجنة تقصي الحقائق

---

aljazeera.net

(١) ملك البحرين يقيل أربعة وزراء.. الجزيرة نت، ٢٠١١/٢/٢٦ م. www. aljazeera.net

(٢) الاحتجاجات البحرانية ٢٠١١، https://ar.wikipedia.org/wiki

إلى أنَّ الحكومة مسؤولة عن ٢٠ حالة وفاة حتى نوفمبر/ تشرين الثاني ٢٠١١. وفي هذا الشأن يقول نشطاء المعارضة أنَّ العدد الحالي هو ٨٨ بما في ذلك ٤٣ يزعمون أنهم توفُّوا نتيجة الاستخدام المفرط للغاز المسيل للدموع)[١].

ويرى الباحث أنَّ الحكومات العربية وبكُلِّ أنواعها قد تفننت بأشكال التعذيب ضد معارضيها من الحبس الانفرادي إلى استخدام أقرباء المحبوسين من نسائهم وأطفالهم كأوراق ضغط، إلى استخدام الكهرباء ورش المكان بالماء ومن منعهم من النوم لأيام إلى الاعتداء الجنسي، وغيرها من أمور التعذيب التي برزت بشكل واضح في السجون العراقية في زمن اللا نظام البائد والعربية على العموم.

من جهة أخرى مثلت ظاهرة العنف الجنسي أحد الأنماط التي وردت فعلياً في شهادات العديد من ضحايا التعذيب في البحرين بعد أحداث فبراير/ تشرين الثاني، ومارس/ آذار ٢٠١١ م (حيث كان العنف الجنسي متمثلاً في الإساءة الجنسية والاغتصاب)[٢]، أحد أكثر الأساليب استخداماً ضد المعتقلين حيث (تشتمل الأساليب

(١) شبكة ١٤ فبراير الإعلامية، موقع قناة العالم، الثلاثاء ١٦ يوليو/ تموز ٢٠١٣. www.alalam.ir.

(٢) تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق – الفقرة ٨: و – الإساءة الجنسية، ز – الاغتصاب، ص ١٩ – ٢٠.

الأكثر انتشاراً المستخدمة مع الموقوفين على ما يلي: تعصيب العينين، وتقييد اليدين، والإجبار على الوقوف لفترات طويلة، والضرب، واللكم والضرب بخراطيم مطاطية - بما في ذلك على أخمص القدم - وأسلاك الكابلات والسياط والقضبان المعدنية والألواح الخشبية وأشياء أخرى، والوسائد الكهربية، والحرمان من النوم والتعريض للفروق الكبيرة في درجات الحرارة، والإساءة اللفظية، والتهديد باغتصاب الشخص الموقوف أو أفراد أسرته، وسب الطائفة الدينية التي ينتمي إليها الموقوف الشيعة)[1].

وهذا ما أكدته جمعيات محلية كالجمعية البحرينية لحقوق الإنسان والتي كشفت عن تلقي لجنة الرصد والتوثيق التابعة لها (لعدد ١٣٧٤ شكوى بالتعرض للتعذيب والمعاملة القاسية أثناء فترة الاعتقال، خلال الفترة من ١٣ مارس/ آذار ٢٠١١ إلى يونيو/ حزيران ٢٠١٢ م، وتتمثل أساليب التعذيب التي تعرض لها المعتقلون، بالضرب، والتهديد بالصعق، والتعليق، والوقوف لساعات طويلة، والتهديد بالقتل، ونزع الأظافر، والحرمان من النوم أو الحمام أو الأكل أو الصلاة)[2].

كما أفاد المعتقلون بتعرضهم (لتعصيب العينين مع طلب الركض، ووضع القيد بطريقة مؤذية لمدة طويلة، والتحرش الجنسي، والتعرية

(١) تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق-: الفقرة ١٢٣٤، ص ٣٧٨.

(٢) صحيفة الوسط البحرينية - العدد ٣٥٨٠ - الثلاثاء ٢٦ يونيو ٢٠١٢ م.

من الملابس)[١]. وفي السياق نفسه فقد أفاد رئيس دائرة الحريات وحقوق الإنسان في جمعية الوفاق البحرينية إلى أنهم (سلموا اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق، نحو ١٨٦٦ شكوى من ضحايا التعذيب، وأكد أنه يتم الطلب من الضحية تقليد صوت السمكة أو القط أو الدجاجة أو الحمار أو صوت النملة، وأنه لكون الضحية لا يستطيع أنْ يقلد بعض أصوات الحيوان، يتم إخضاعه للتعذيب، وأنه كان يطلب منهم الرقص والغناء كنوع من أنواع التعذيب، كما تعرض البعض لنزع الملابس وتعريتهم بالكامل، وإجباره على الركض في الممرات وتكرار القول: إنني مجنون)[٢].

وأخيراً يرى الباحث أنَّ ما دام من حق الحاكمين أنْ يؤيدهم المحكومون إذا هم أحسنوا، فإنَّ من حق المحكومين أنْ يعارضوا الحاكمين إنْ هم أساءوا؟!.. بل إنَّ هذه المعارضة عند الإساءة هي من حقوق الحاكمين على المحكومين أيضًا.

(١) صحيفة الوسط البحرينية – العدد ٣٥٨٠ – الثلاثاء ٢٦ يونيو ٢٠١٢ م.

(٢) تصريح السيد هادي الموسوي إلى صحيفة الوسط البحرينية – العدد ٣٥٨٠ – الثلاثاء ٢٦ يونيو ٢٠١٢ م.

خاتمة ووصايا

يرى الباحث من خلال ما تقدم ما يأتي:

- إنَّ الشريعة الإسلامية تولي عناية كبيرة بالإنسان وتفكيره سواء أكان مطاوعاً للفكرة أم معارضاً لها، وهذا ما رأيناه في سياسة الإمام علي عليه السلام أثناء حكومته العادلة مع معارضيه.

- يبرز حق حرية الرأي والتعبير سواء في رؤية الإمام عليه السلام أو ممارسته العملية، مؤكداً عليه السلام جملة من الضمانات لهذا الحق بهدف تفعيله كونه مقصداً إلهياً شرعياً وآلية مهمة لإطلاع الحكومة على سلبياتها وأخطائها.

- إنشاء وترسيخ الوعي السياسي، والتخلص من سبات العقل والركود الفكري للوقوف بالضد من ظهور الاستبداد في الواقع السياسي الإسلامي والإنساني على حد سواء.

- لقد منح الإمام علي عليه السلام الإنسان حق المشاركة السياسية في شؤون وطنه واختيار حكامه وتقديم الشورى والنصيحة وتبادل الآراء بين الحاكم والمحكوم لإيجاد أفضل الوسائل الممكنة وصياغتها عبر قرارات تخدم الإنسان والمجتمع.

- يوصي الباحث بضرورة أنْ يكون الإعلام بجميع أشكاله صادقًا في نقل الوقائع؛ ليكون الباحث في التأريخ على بينة من أحداثه في الدراسة والتحليل والتوثيق.

- إنَّ المعارضة هي الضمانة الأساسية لتقويم الحكومة واعوجاج الحاكم وإصلاحه، كما أنَّ تجريد الحاكم المعارضة حقها يؤدي إلى تمكين وتوطين الاستبداد، الذي يفضي بدوره إلى تفشي الفساد، وسيادة الظلم وغياب الحريات وانعدام العدالة، وهتك الحقوق والتخلف والتقهقر إلى الوراء.

- يوصي الباحث ضرورة أنْ يكون للقنوات الإعلامية لجنة لمراجعة مجريات الأحداث ومطابقتها للحدث قبل عرضها على الجمهور.

- يوصي الباحث بضرورة الاهتمام بالإعلام بجميع أنواعه من قبل الجامعات العراقية والمراكز البحثية وغيرهما، من خلال متابعة الإعلام.

إنَّ للمعارضة في الفكر السياسي الإسلامي دوراً ايجابياً وبَنَّاءاً في الدولة، كما أنَّ لها هامشاً واسعاً من الحرية والحقوق، تبدأ من حق التكوين والتعبير، مروراً بحق المعارضة والاعتراض والمسائلة والرقابة والتقويم، فإذا لم تقم الحكومة بواجباتها في تمثيل إرادة شعبها بصفتها

موكلـــة منه، أو صدر منها مـــا يخل بوظيفتها وأمانتهـــا، حينها يحق للشعب المتمثل في قواه المعارضة تغيير الحكومة واستبدالها.

كمـــا أنَّ الحرية السياســـية التي يتمتع بها النـــاس -أو ما اصطلح على تســـميته بالمعارضة- هـــي الضمانة الأساســـية لتقويم الحكومة واعوجـــاج الحاكم وإصلاحه، كما أنَّ تجريـــد الحاكم المعارضة حقها، يؤدي إلى تمكين وتوطين الاســـتبداد، الذي يفضي بدوره إلى تفشـــي الفساد وسيادة الظلم وغياب الحريات وانعدام العدالة، وهتك الحقوق والتخلف والتقهقر إلى الوراء.

ومـــن هنا نرى الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام قد منح الحق للأمة بأفرادهـــا ومجموعها بالتصـــدي للحكومة وأخطائها، تجســـيداً لحق المعارضة وبصورة تدريجية، حتى تصل إلى الثورة المســـلحة للقضاء على الظلم والطغيان، وذلك اســـتناداً إلى مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكـــر الذي أولاه الإمام عليه السلام أهمية متميـــزة على الصعيدين النظري والعملي.

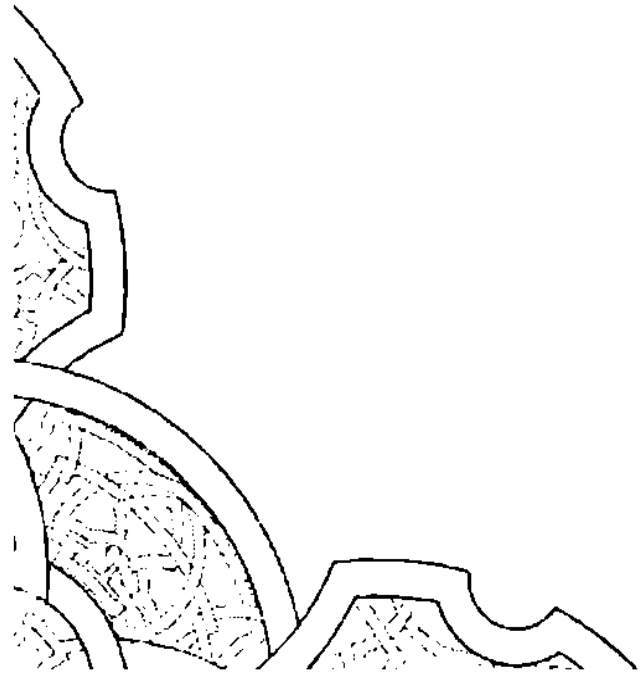

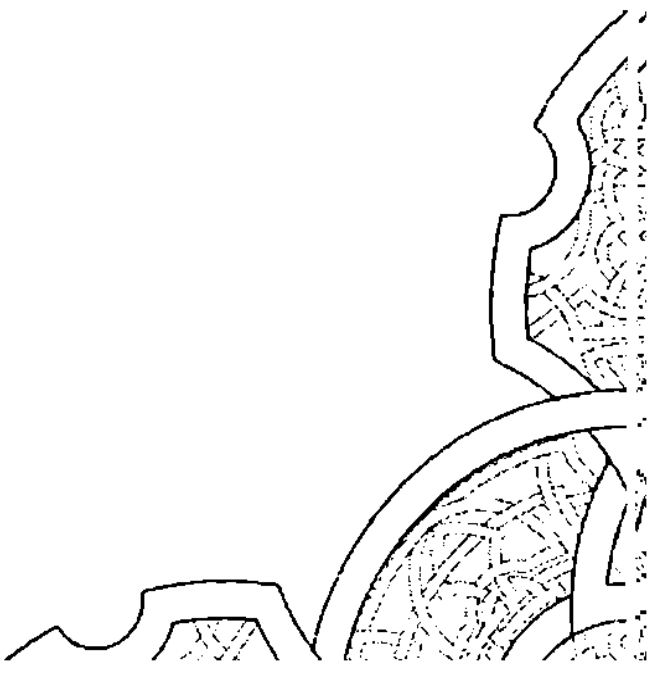

قائمة المصادر والمراجع

١. البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر، (ت٢٧٩هـ)، أنساب الأشراف، تحقيق وتعليق: الشيخ محمد باقر المحمودي، ط١، بيروت، مؤسسة الأعلمي، ١٩٧٤م.

٢. البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر، فتوح البلدان، بيروت، مؤسسة الأعلمي، د.ت.

٣. الجرجاني، علي بن محمد، التعريفات، تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة.

٤. جرداق، جورج سجعان (ت٢٠١٤م)، علي صوت العدالة الإنسانية، ط٢، قم، دار ذوي القربى، ١٤٢٤هـ.

٥. الجندي، عبد الحليم، الإمام جعفر الصادق "عليه السلام"، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٧٧م.

٦. الحر العاملي، الشيخ محمد بن الحسن (ت١١٠٤هـ)، وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، تحقيق: عبد الرحيم رباني، بيروت، دار إحياء التراث، د.ت.

٧. الحكيم، محمد باقر، دور أهل البيت في بناء الجماعة الصالحة، دار العترة، ١٤٢٤هـ، د.م.

٨. الحلو، الدكتور ماجد راغب، الدولة في ميزان الشريعة، دار المطبوعات الجامعية القاهرة مصر، ط١، ١٩٩٤م.

٩. الدينوري، أبو محمد عبد الله بن عبد المجيد بن مسلم بن قتيبة (ت٢٧٦هـ)، الإمامة والسياسة، تحقيق: علي الشيري، ط١، إيران، مطبعة أمير، ١٤١٣هـ.

١٠. الريشهري، محمد، ميزان الحكمة، ط١، قم، دار الحديث، ١٤١٦هـ.

١١. الريشهري، محمد، موسوعة علي بن أبي طالب، ط٢، الناشر: دار الحديث، سنة ٢٠٠١م.

١٢. السعد، غسان، حقوق الإنسان عند الإمام علي "عليه السلام"، ط١، عام ٢٠٠٥م.

١٣. الشريف الرضي، محمد بن الحسين بن موسى (ت٤٠٦هـ)، نهج البلاغة، تعليق وفهرسة: د. صبحي الصالح، تحقيق: فارس تبريزيان، إيران، مؤسسة دار الهجرة، ١٣٨٠هـ.

١٤. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت٣١٠هـ)، تاريخ الأمم والملوك (تاريخ الطبري)، مراجعة نخبة من العلماء، بريل، ١٨٧٩م.

١٥. طي، د. محمد، الإمام علي ومشكلة نظام الحكم، مركز الغدير للدراسات الإسلامية، ١٩٩٧م.

١٦. طيفور، أحمد بن أبي طاهر (ت٢٨٠هـ)، بلاغات النساء، دار الشريف الرضي، قم، د.ت.

١٧. عبد الزهراء عثمان محمد، المعارضة السياسية في تجربة أمير المؤمنين "عليه السلام"، ط١، بيروت، دار الهادي، ٢٠٠٣م.

١٨. الكليني، أبو جعفر محمد بن يعقوب (ت٣٢٩هـ)، الكافي، تصحيح وتعليق: علي اكبر الغفاري، ط٣، طهران، دار الكتب الإسلامية، ١٣٨٨هـ.

١٩. المجلسي، محمد باقر (ت١١١٠هـ)، بحار الأنوار الجامعة لدرر أخبار الأئمة الأطهار، ط٢، بيروت، مؤسسة الوفاء، ١٩٨٣م.

٢٠. المحمودي، محمد باقر، نهج السعادة في مستدرك نهج البلاغة، بيروت، مؤسسة المحمودي، د.ت).

٢١. مدير، كاظم، الحكم من كلام الإمام أمير المؤمنين علي "عليه السلام"، ط١، مشهد، مؤسسة الطبع والنشر التابعة للأستانة الرضوية المقدسة، ١٤١٧هـ.

٢٢. المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، الدارة العامة للمعجمات وإحياء التراث، دار الدعوة، ١٩٨٩م.

٢٣. المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية (Germany, May ٢٠١٣).

٢٤. ابن منظور، محمد بن مكرم (ت٧١١هـ) لسان العرب.

٢٥. المنقري، نصر بن مزاحم (ت٢١٢هـ)، وقعة صفين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط٢، المؤسسة العربية الحديثة، ١٣٨٢هـ.

٢٦. موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط٣، ١٩٩٠م.

الدوريات:

أحمـــد عدنان كاظم، كلية العلوم السياســـية والسياســـات العامة، جامعة النهرين، "العلاقة بين الحكومة والمعارضة في الدول العربية".

المواقع الالكترونية :

١. بي بي ســـي ، اســـتبيان طرحه الموقع في ٢٠ نيســـان ٢٠١٣ ، تحـــت عنوان " لماذا يلجأ الحـــكام العرب إلى القانون لحماية أنفســـهم من الانتقـــاد؟ www.bbc.com/arabic/ /mobile .

٢. منظمة غير ربحية تقوم بعمل دراسات خاصة بالسجون حول العـــالم ، موقع قناة العالم الأربعاء ١٨ نوفمبر/ تشـــرين الثاني ٢٠١٥ . http://www.alalam.ir/news/ .

٣. العـــالم ، قناة ، الأربعاء ١٨ نوفمبر/ تشـــرين الثاني ٢٠١٥ ، تحـــت عنوان " البحرين الأولى شـــرق أوســـطياً في المعتقلين نسبةً بعدد الســـكان " . http://www.alalam.ir/ news/ .

-العربية ، وكالة الأخبار ، ١,٤ مليار دولار خسائر الاقتصاد البحريني بسبب المظاهرات ، في ٢٠١١/٣/٢٥م. https:// www.alarabiya.net/ .

١. الجزيرة ، نت ، دعوة لتسيير مظاهرات في البحرين.. ٢٠١١/٢/١٤ م . www.aljazeera.net/

٢. الجزيرة نت ، ملك البحرين يقيل أربعة وزراء.. ، ٢٠١١/٢/٢٦ م. www.aljazeera.net/ .

٣. شبكة ١٤ فبراير الإعلامية ، موقع قناة العالم ، الثلاثاء ١٦ يوليو/ تموز ٢٠١٣ . http://www.alalam.ir/ news/ .

٤. تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق – الفقرة ٨ : و – الإساءة الجنسية، والاغتصاب ، ص ١٩ – ٢٠ . http://www.bici.org.bh/ .

٥. تقرير اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق- : الفقرة ١٢٣٤ ، ص ٣٧٨ . http://www.bici.org.bh/

٦. البحرينية ، صحيفة الوسـط – العدد ٣٥٨٠ – الثلاثاء ٢٦ يونيو ٢٠١٢م. /www.alwasatnews.com

٧. الموسوي ، تصريح السيد هادي إلى صحيفة الوسط البحرينية – العـدد ٣٥٨٠ – الثلاثاء ٢٦ يونيو ٢٠١٢م. www. /alwasatnews.com

٨. مجموعة موسـوعة الشـباب السياسـية ٢٠٠٥ ، : httb www yahoo.com

٩. العطيـة ، الدكتور مروان، معجم المعـاني الجامع . www. qiraatt.com

١٠. Blondel، J (١٩٩٧). "Political opposition in the contemporary world". Government and opposition ٣٢

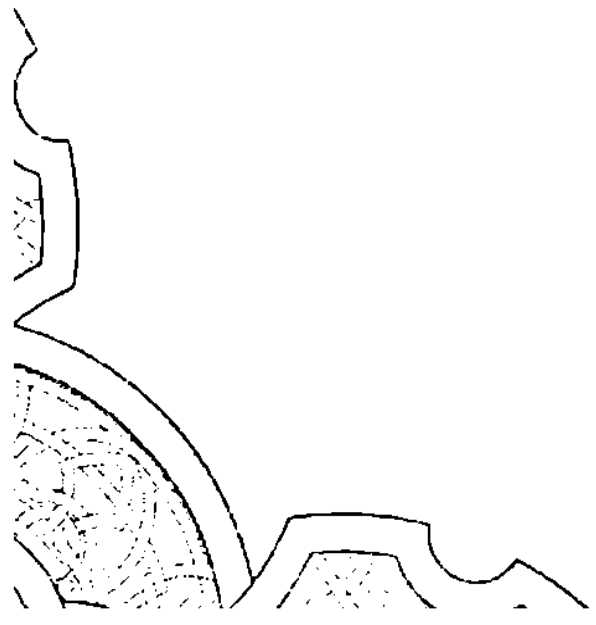

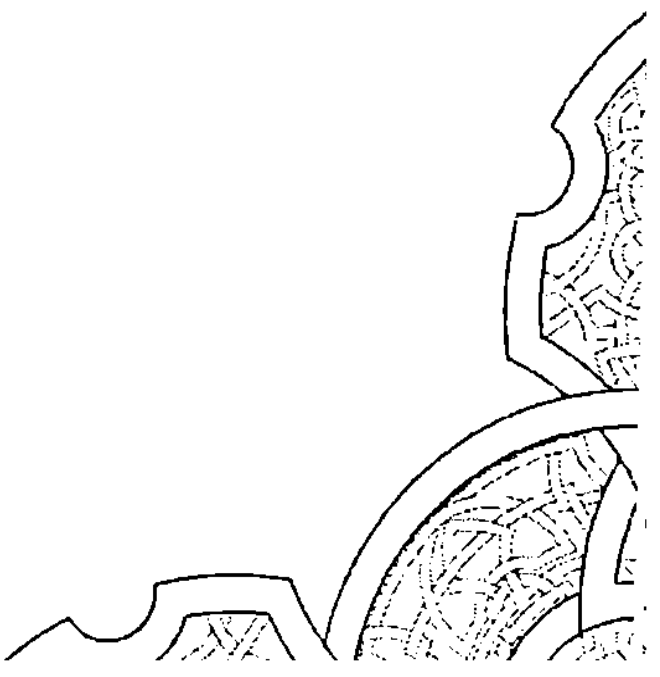

الفهرس

المقدمة ٣

تمهيد ٦

المبحث الأول: المعارضة السياسية عند الإمام علي عليه السلام ... ١١

المطلب الأول: حق المشاركة السياسية ١١

المطلب الثاني: أسباب المعارضة ١٧

المبحث الثاني: المعارضة السياسية في العصر الحديث ٢٣

المطلب الأول: المعارضة السياسية في الدساتير الحديثة ٢٣

المطلب الثاني: نماذج للمعارضة لبعض الدول العربية .. البحرين.. أنموذجاً ٢٩

خاتمة ووصايا ٣٥

قائمة المصادر والمراجع ٣٩

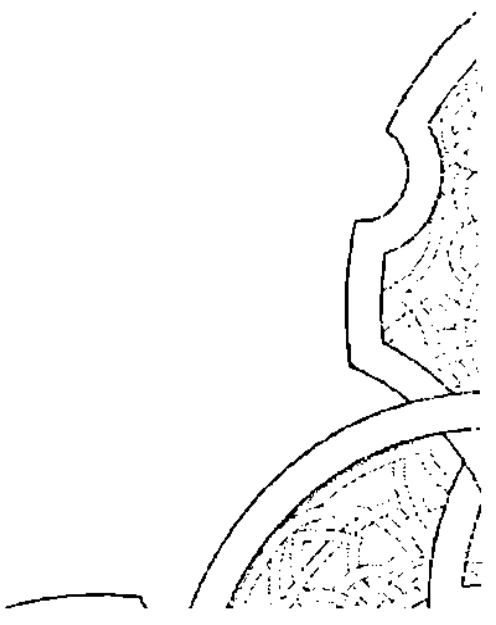

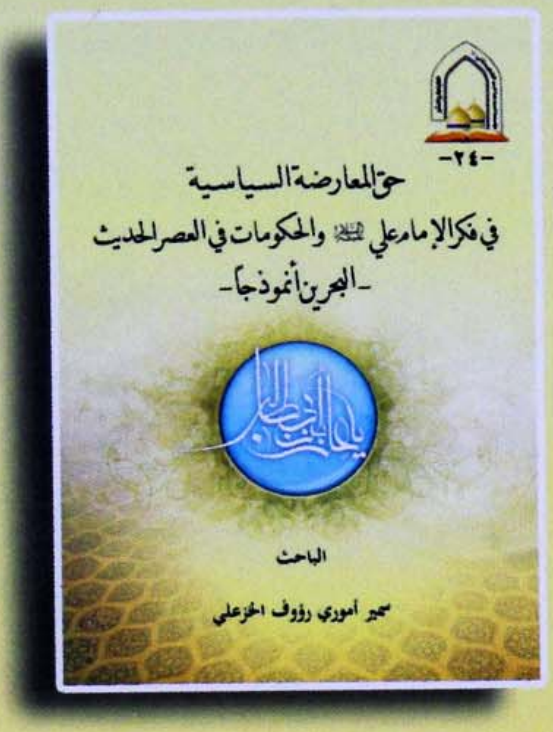

دار الرافد - قم المقدسة